ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Trade and Money in Syria 1957-1966

Prof. Taha Khalaf Muhammad Al-Jubouri

Tikrit University/ College of Education for Human Sciences

Roa'a Jamal Khader Khalaf Al-Jubouri

Tikrit University/ College of Education for Human Sciences

* *Corresponding author: E-mail* :
hamzaa8898@Gmail.Com
07706635588

***Keywords*:**
Syria
conditions
economy
development
the money

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Feb 2022
Available online 29 Nov 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Syria has experienced many political, economic and social changes during the period 1957-1966, which undoubtedly affected trade and money, particularly the decisions of nationalization that had a lot of negative points, whether the decisions of nationalization issued in the duration of the unit with Egypt or the decisions of nationalization posted after the separation, which was applied on 20 September after the issuance of Decree No. (117) by the President of the Republic, has affected all Syrian economic aspects, either in the duration of the unit or post until 1966, and from the most important effects of capital and businessmen outside Syria. This is not a negative impact on exports and imports, which in turn affected the trade balance in Syria during that period. Syrian Governments have tried after the end of the unit with Egypt in 1962-1966, some decisions that would ease negative effects on trade and money. Those endeavors did not last for their results only after 1970.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.12.3.2022.13

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

التجارة والمال في سورية 1957–1966

أ.د. طه خلف محمد الجبوري/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

رُؤَى جَمَال خَضِر خَلَف الجَبُورِيّ/ جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

الخلاصة:

شهدت سورية الكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال المدة 1957 – 1966م، والتي بلا شك أثرت نتائجها على التجارة والمال، وبالذات قرارات التأميم التي كانت لها الكثير من

السلبيات، سواء كانت قرارات التأميم التي صدرت في مدة الوحدة مع مصر، أو قرارات التأميم التي صدرت بعد الانفصال والتي طبقت في 20 أيلول 1961م بعد إصدار المرسوم رقم (117) من قبل رئيس الجمهورية، وقد أثرت على جميع النواحي الاقتصادية السورية سواء في مدة الوحدة أو ما بعدها حتى عام 1966م، ومن أهم تلك الأثار هروب رؤوس الأموال ورجال الأعمال خارج سورية، فضلاً عن التأثير السلبي على الصادرات والواردات التي أثرت بدورها على حركة الميزان التجاري في سورية خلال تلك المدة، وقد حاولت الحكومات السورية بعد انتهاء الوحدة مع مصر عام 1962-1966، اصدار بعض القرارات التي من شأنها تخفيف الأثار السلبية على التجارة والمال، ورغم كل ذلك لم تؤتي تلك المساعي نتائجها إلا بعد عام 1970م.

الكلمات المفتاحية: التجارة- سورية- الأوضاع - الاقتصاد- التطور -المال

المقدمة

شهدت سورية على مَرَّ العصور تطوراً هاماً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وساهمت إلى حد كبير في توفير مستلزمات التطور والتقدم عن طريق دورها في تطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني، وكذلك الربط بين الشرق والغرب عن طريق الحرير القديم، وفي العصر الحديث أدت التغيرات التي مرت بها بعد الاستقلال إلى وضع طبيعة لاسيما للاقتصاد العام والتجارة الدولية، فبعد حصولها على الاستقلال الفعلي في عام 1946م تحولت إلى ساحة صراع وتنافس إقليمي ودولي مما جعل الحفاظ على استقلالها هو الأولوية عن طريق تبني السياسات الاقتصادية والتجارية، ومع أن غالبية عمليات الاستيراد والتصدير في ذلك الوقت كانت تقوم به مؤسسات ومحلات موجود خارج سورية مثل لبنان وفلسطين، إلاَّ أنَّها كانت لها أدوار فعّالة في سد الفراغ الموجود في قطاع التجارة الخارجية السورية، وخلال المدة 1957 – 1966م، حدثت هنالك تغيرات كثيرة معتمده على الكثير من الأسباب والعوامل والتي أثرت نتائجها على التجارة والمال.

أولاً: أوضاع سوريا التجارية قبيل عام 1957م

شهدت سورية تطوراً زراعياً، ارتبط بالنمو الصناعي، فاتسعت الفجوة بين القطاعات الصناعية التقليدية والحديثة[1]، وقد تميزت تلك المدة بعدة عوامل وخصائص ميزت الاقتصاد السوري ووضعت له سمات كونت طبيعة الاقتصاد والتجارة السورية في هذه المدة[2]، مثل تحرير الاقتصاد السوري من السيطرة الأجنبية، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني، ففي سنوات الانتداب الفرنسي كان من الطبيعي أن تكون العملة المستخدمة والمسيطرة على التعاملات اليومية والتجارية هي الفرنك الفرنسي، وفي عام 1941م تم عقد اتفاق بين بريطانيا وفرنسا على دخول سورية[3]، في كتلة الإسترليني[4]، وعلى هذا القرار أصبح إمكانية التحويل بين الليرة السورية والإسترليني على أساس قيمتها بالفرنك الفرنسي[5]، والذي كبد الدولة خسائر

اقتصادية حتى الاستقلال الفعلي لسورية، وفي عام 1944م اجتمع ممثلو الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل وضع قواعد للنظام النقدي الدولي والذي تمثل في حل الدولار الأمريكي محل الجنية الإسترليني، ومع الانفصال النقدي السوري عن الفرنك الفرنسي بهدف تحرير العملة السورية من سيطرة النقد الأجنبي، عرض رئيس مجلس الوزراء آنذاك جميل مردم بك عام (1948)م[6]، قرار سوريا الخاص بالانفصال عن كتلة الفرنك الفرنسي، واعتزام سورية إنشاء نقد مستقل[7].

وبالرغم من إنهاء النظام النقدي على أساس الجنية الإسترليني، والذي كبد النظام الاقتصادي السوري خسائر كبيرة ، إلاَّ أنَّه عند انهيار النظام النقدي الذي أقيم على أساس الدولار لم يؤثر ذلك على الناحية الاقتصادية في سورية، فقد كان الهدف من إحلال النظام الدولاري مكان الجنية الإسترليني هو سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم اقتصادياً، وعلى الرغم من حصول سورية على الاستقلال إلاَّ أنَّها بقيت هدفاً لمطامع الدول الكبرى.

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء خطوط أنابيب لنقل البترول من المملكة العربية السعودية إلى سواحل البحر المتوسط عن طريق سورية، كذلك حاولت فرنسا الاحتفاظ بكيانها الاقتصادي داخل الأراضي السورية حتى بعد الانسحاب[8] وأيضاً حاولت بريطانيا إنشاء ما سمي بسورية الكبرى[9] عن طريق ضم البلدان العربية تحت إشرافها[10]، ولذلك أصدرت سورية المرسوم التشريعي رقم (149) بتاريخ 1949/6/25م المتعلق بقانون التجارة السورية[11]، وفي عام 1952م أصدر المرسوم التشريعي رقم (151) لسنة 1952م[12] والذي نص على إخضاع الشركات الأجنبية العاملة في سورية تحت إشراف الحكومة السورية، ولذلك كان الضغط الناتج عن انهيار النظام النقدي الدولاري وقعاً لا يذكر على النظام الاقتصادي السوري، وبذلك أعلنت سورية خروجها من اتفاقية الفرنك الفرنسي وبدأت تضع أولى خطوات التحرر الاقتصادي، ثم جاء بعده الانفصال الجمركي عن لبنان، فقد ذكر خالد العظم[13] في مذكراته أن هدف الانفصال" **القضاء على تحكم الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد السوري**"[14] .

كان الاقتصاد السوري يعتمد اعتماداً كلياً على استيراد احتياجاته من لبنان، فقد كانت الصناعة المحلية لا تكفي لسد احتياجات الشعب، فكان الاستيراد مقابل تصدير المحاصيل الزراعية غير المصنعة[15]، فبعد حصول كل من سورية ولبنان على اتفاق الاستقلال والاستقلال الفعلي تم عقد عدة اتفاقات بين البلدين، بهدف وضع قواعد للتبادل التجاري بين البلدين، ولكن لعدم الالتزام ببنود الاتفاقيات وصلت النتائج لفصل جمركي بين البلدين عام (1950م) ، وتم بعد ذلك إصدار قانون لحماية الإنتاج الوطني وتنظيم الإنتاج الزراعي، فضلًا عن حماية الملكية التجارية والصناعية[16]، وتقديم امتيازات لجذب الاستثمارات المحلية، فقد أعفت الدولة السورية من يبتكر صناعة أو إنتاج صناعي حديث، أو يكتشف طريقاً جديداً للحصول على إنتاج صناعي قائم، من أي رسوم أو ضرائب، وقد نصت على هذا المادة الثانية من هذا المرسوم على أن تكون مدة الحماية التي تكفلها شهادة الاختراع مدة عشر سنوات،

ويكفل هذا القانون الحق للسوري والأجنبي، شرط أن يكون للأجنبي ممثل سوري وكيل عنه، وقد صاحب ذلك محاولة للإصلاح الضريبي، وإصلاح السياسات المالية، فضلا عن الخطوات التي اتخذتها الدولة للإصلاح الزراعي الذي كان هدفه في الأساس إضعاف النظام الإقطاعي، وإعادة توزيع ملكية الأراضي إلى الفئات المهمشة والفقيرة، والذي كان نتائجه زيادة الإنتاج القومي، وزيادة الاستثمارات بنسبة (9%) في الأعوام 1950– 1953م[17]، وقد صاحب هذا نمواً اقتصادياً موجباً قدره 6,2 % شهرياً، فزاد الدخل الوطني من (47) مليون دولار عام 1953م إلى (632) مليون دولار عام 1957م أي بمعدل نمو (7,4 %)، وبالترتيب فإن القطاع الزراعي كان يمثل أكبر قطاع مساهمة في الدخل الوطني بنسبة (44%) يليه القطاع التجاري والاقتصادي بنسبة (16%) لاسيما في السنوات 1954– 1957م[18]، وقد أخذت السنوات اللاحقة اتجاهاً يهدف إلى تنمية رأس المال الوطني، فقد اتجه رجال الأعمال والمالكين للأراضي الزراعية إلى الاستثمار في الصناعات، ومن ثم الاتجاه نحو القطاع التجاري[19]، وكذلك الحال بالنسبة للحكومات السورية التي أخذت على عاتقها محاولة رفع المستوى المعيشي للشعب وحماية الإنتاج المحلي في مجالي الزراعة والصناعة عن طريق إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم التشريعية التي تهدف إلى حماية التجارة، وكانت أهم خطوة في سبيل ذلك هو استقلال العملة النقدية السورية وذلك بإصدار النقد السوري[20]، وتشر فعليه هيئة متخصصة (مؤسسة إصدار النقد السوري) تابعة لوازرة المالية وبهذا تكون هي الجهة الوحيدة التي تقوم بإصدار النقود السورية، فضلاً عن مجلس النقد والتسليف بهدف توجيه السياسية النقدية في البلاد توجهاً يحقق الأغراض التي رمى إليها قانون النقد الأساسي من تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في البلاد وتنمية سوق النقد السوري[21].

ثانياً: الصادرات والواردات في التبادل التجاري السوري

تعد التجارة معياراً للتطور الاقتصادي للدولة والذي يتكون من قطبي التجارة الخارجية (الاستيراد، التصدير)، وتعكس هذه المؤشرات البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتمحورت أهداف السياسة التجارية السورية منذ الاستقلال في[22]:-

1- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة التي يتم توفيرها عن طريق مرور المواد والسلع والخدمات عبر الحدود القومية مثل: (عبور النفط والزيوت عبر الأراضي السورية).

2- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.

3- تنظيم شؤون الاستيراد والتصدير.

شملت الاتفاقيات التجارية للحكومات السورية في تلك المدة عمليات التبادل التجاري للاستيراد والتصدير، والتي كان من شأنها التأثير البالغ على تحريك القوى الاقتصادية في سورية في تلك المدة، فقد بلغت الصادرات في عام 1946م حوالي (106,521) طناً، وبقيمة (85,560) ألف ليرة سورية، أما في

عام 1947م بلغت حوالي (148,018) طناً بقيمة (83,610) ألف ليرة سورية، بينما في عام 1948م بلغت حوالي (123,708) طناً، وبقيمة (78,502) ألف ليرة سورية، أما في عام 1949م وصلت الصادرات إلى (305,715) طناً وبقيمة (111,501) ألف ليرة سورية، أما في عام 1950م فقد قسمت لمدتين من 1/1-1950/3/13 وكانت في مدة اتحاد سورية ولبنان وبلغت حوالي (111,780) طناً بقيمة (37,689) ألف ليرة سورية، ومن 3/13-1950/12/31م وصلت إلى (435,116) طناً بقيمة (207,865) ألف ليرة سورية[23]، أما في عام 1951م بلغت حوالي (212) ألف طناً وبقيمة (277) مليون ليرة سورية وفي عام 1952م وصلت إلى (491) ألف طناً وبقيمة (320) مليون ليرة سورية، أما في عام 1953م وصلت الصادرات إلى (718) ألف طن وبقيمة (376) مليون ليرة سورية، بينما وصلت عام 1954م حوالي (1,057) طناً وبقيمة (466) مليون ليرة سورية، وفي عام 1955م انخفضت كمية الصادرات إلى (465) ألف طناً وبقيمة (474) مليون ليرة سورية، وفي عام 1956م كانت كمية الصادرات (874) ألف طناً وبقيمة (516) مليون ليرة سورية، أما في عام 1957م بلغت (1,140) طناً وبقيمة (548) مليون ليرة سورية، بينما انخفضت كمية الصادرات في عام 1958م إلى (680) ألف طناً فقط وبقيمة (420) مليون ليرة سورية[24]، وفي المقابل كانت الواردات في عام 1946م حوالي (369,587) طناً وبقيمة (266,544) ألف ليرة سورية، وفي عام 1947م سجلت (414,057) وبقيمة (362,764) ألف ليرة سوري، أما في عام 1948م وصلت إلى (757,334) طناً وبقيمة (483,410) ألف ليرة سورية، وفي عام 1949م وصلت الواردات إلى (957,416) طناً وبقيمة (516,188) ألف ليرة سورية، أما في عام 1950م، فقد قسمت لمدتين من 1/ 1- 3/13/ 1950، وكانت في مدة اتحاد سورية ولبنان وبلغت (238,902) طناً وبقيمة (116,881) ألف ليرة سورية، ومن 3/13-1950/12/31م بلغت (458,263) طناً وبقيمة (197,779) ألف ليرة سورية[25]، وبلغت الواردات في عام 1951م نحو (727) ألف طناً وبقيمة (435) مليون ليرة سورية، وفي عام 1952م و1953م بقيت متماسكة في ظل هذه النسب، إذ بلغت عام 1952م (805) ألف طناً مقابل (459) مليون ليرة سورية، وفي عام 1953م انخفضت إلى (773) ألف طناً مقابل (462) مليون ليرة سورية، بينما وصلت عام 1954م حوالي (991) الف طناً وبقيمة (634) مليون ليرة سورية، أما في عام 1955م، فقد ارتفعت إلى (1,118) طناً وبقيمة (677) مليون ليرة سورية، وفي عام 1956م بلغت الواردات (1,206) ألف طناً وبقيمة (690) مليون ليرة سورية، ومن الملاحظ أن ارتفاع الواردات بداية من عام 1954م كان بعد الانفصال الجمركي عن لبنان وبداية القطيعة الاقتصادية[26]، والبدء بوضع الحلول المبدئية للمشاكل الاقتصادية الكبرى التي أثيرت في هذه المدة، أما عام 1957م وصلت كمية الواردات إلى (1,188) طناً وبقيمة (616) مليون ليرة سورية، وفي عام 1958م ارتفعت إلى (1,349) طناً وبقيمة (730) مليون ليرة سورية[27].

وتمثلت كميات الصادرات والواردات في أنواع معينة فقط وعلى سبيل المثال كانت قائمة الصادرات لمصر في الاتفاقيات التي عقدتها الحكومات السورية في مدة الدراسة، كما يلي[28]: (الخيول والأمهار، والكباش والخرفان والنعاج، والسمن، والبيض، والبصل، والزيتون، والثوم، والبطاطس، القول، وقمر الدين والمربيات، والفواكه المجففة، واللوز والفستق والياميش، القمح)، وتمثلت الواردات من مصر لسورية في (اللمبات الكهربائية، والطرابيش، والأزرار، والخيوط، والسجاد، وغزل الكتان، والأفلام المصرية، والأسطوانات المسجلة بمصر، ومنتجات البترول، ومنتجات إبادة الحشرات، وبر الماعز، والزيوت العطرية).

أما قوائم الصادرات والواردات المسموح بتصديرها واستيرادها من وإلى لبنان بعد الانفصال الجمركي وبالطبع فإن هذه المنتجات والمصنوعات كانت جميعها خاضعة للرسوم الجمركية، ومن الملاحظ أنه بعد الانفصال زادت أعمال المصارف السورية، فضلًا عن زيادة النشاط التجاري في سورية بدلاً من لبنان[29].

ومن أهم هذه الصادرات والواردات هي (زيت الكتان، وزيت الكتان المطبوخ، والجعة، والكحول، والمصول واللقاحات، والأصباغ، وصابون الزينة، والحقائب، النعال المطاطية، والمقاعد الخشبية، والأحذية، القبعات– والكاسكية، البيرية، والبونية، والمظلات، والبلاط العادي، والأرانب المطبخية المصنوعة من الألمنيوم، ونشا البطاطا، والشكولاتة، والبسكويت، وقساطل الإسمنت، والمواسير المصنوعة من الحديد والصلب، وألواح المجاري، والكلوكوز، والمصابيح المعدة للتنور الكهربائي، وأفران الطبخ، والمدافئ، والحمير والبغال، والكباش والخرفان، والجديان، والتيوس، والأرانب، والدواجن، والطيور المجمدة، والخنازير، والجمال وصغار الجمال، واللحوم المجمدة، وأسماك البحر، والحليب، والقشدة، والزبدة، والجبن، والعسل، والزيتون، والبذور، والبصل الكراث والثوم، والبطاطا، والخرشوف، والجزر والخس، والعنب، والخيار المخلل، والبرتقال، والليمون الحامض، والسمن، والتفاح، والزيت، واللوز مقشر وبقشرة، والفستق، والكمثرى)[30]، بينما تمثلت المنتجات المصدرة من سورية إلى المملكة العربية السعودية سداداً للقرض التي حصلت عليه سورية كالآتي (والحبوب، ودقيق الحبوب، والبقوليات، والفواكه الطبيعية، والأقمشة القطنية، والسكر، والزجاج والخزف، والحلويات، والكبريت، والمعكرونة، والبسكويت، والصابون، والأمواس، والبصل، والزيتون)[31].

أما الصادرات والواردات بين سورية والبلاد الأجنبية المتمثلة بـ (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا)، فكانت عبارة عن استيراد (الآلات الصناعية، الآلات والماكينات الزراعية، الصناعات الثقيلة مثل: السيارات، والمحركات، والحديد والصلب، النفط ومشتقاته)[32]، أما بالنسبة للصادرات السورية، فقد تمثلت في (الحبوب، والقطن، وبذور القطن، والخراف والماعز والخنازير، والحيوانات الحية، والصوف)، ولكن قيمة الصادرات من الحبوب والقطن وبقية المحاصيل الزراعية انخفض معدل تصديرها

بداية من عام 1955م ويرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية الزراعية التي حصلت في سورية في هذه السنة، بسبب رداءة الموسم الزراعي[33]، أما بالنسبة للصادرات والواردات ما بين سورية والاتحاد السوفيتي، فقد تمثلت الصادرات بـ (القطن، والتبغ، والصوف، والخضار والفاكهة المجففة)، وبالمقابل يقوم الاتحاد السوفيتي بتزويد سوريا بـ (الآلات الزراعية والسيارات والكيمياويات)[34].

ابتداءً من عام 1957م أخذت العلاقات بين مصر وسورية بالتطور بعد أن أشاد الجانب المصري بالموقف السوري من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م[35]، وقد أعلنت الحكومة المصرية استعدادها للدخول في مفاوضات مع الجانب السوري من أجل الوصول لاتفاق الوحدة بين القطرين، وقد أسهم التمايز والاختلاف القائم بين البلدين قبل الوحدة إلى ظهور العديد من العقبات والتحديات والصعوبات التي وقفت بوجه النظام الاقتصادي في دولة الوحدة[36]، ولذلك عندما وقعت الحكومتان السورية والمصرية اتفاقاً للوحدة الاقتصادية في 4 أيلول 1957م اتفقت على بعض الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى التقارب بين النظاميين، ومن ضمن تلك الإجراءات:-

1- توحيد العمل والضمان الاجتماعي والضرائب والرسوم والجمارك تمهيداً لاعتبار البلدين منطقة جمركية واحدة[37].

2- تنسيق السياسات المالية والنقدية وصولاً إلى توحيد النقد، الذي تم بالفعل[38].

3- إحداث مؤسسات اقتصادية مشتركة منها مصرف صناعي ومصرف تجاري وشركة تأمين، وبذلك دعا الرئيس شكري القوتلي في تشرين الثاني 1957م إلى قيام الوحدة بين سورية ومصر.

4- من أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة الوحدة، تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات مثل الروائح العطرية وأدوات الزينة من (75%) إلى (40%)، وعلى المعادن والفضيات والمذهبات من (75%) إلى (25%)، وعلى الأجهزة اللاسلكية والراديو والتليفزيون والسيارات من (50%) إلى (25%) وقد خفف ذلك من حدة الصعوبات بين اقتصاد البلدين[39].

إن عدم الاستقرار السياسي في مدة ما قبل الوحدة، لم تنعكس بالسلب على الاقتصاد السوري بل استمر الاقتصاد في النمو، وبقيت الاستثمارات الزراعية والصناعية والتجارية في ازدياد، إلاَّ أنَّ أي من حكومتي الوحدة لم تضع برنامجاً اقتصادياً جديداً، بل كان هناك أخطاء كثيرة حدثت في تلك المدة، وقد امتد تأثير الأخطاء والقرارات الخاطئة إلى سائر القطاعات الاقتصادية السورية، وأثر ذلك سلباً على السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية[40]، وقرَّرت حكومتا الوحدة الإبقاء على الحرية الاقتصادية في سورية ورفع كل القيود عنها لإنعاش التجارة ورفع قيمة الليرة السورية، وتم تأسيس المؤسسة الاقتصادية السورية بالقرار رقم (99) لسنة 1960م بتاريخ 18 آذار 1960م بهدف عقد القروض مع الحكومة والمؤسسات والمصارف العامة، وتأسيس الشركات لأغراض التنمية، وإصدار السندات الحكومية[41]، تم بعد ذلك إصدار القرار الجمهوري رقم (2218) لسنة 1960م والقاضي بأن تسري على المؤسسة

الاقتصادية أحكام قانون رقم (265) لسنة 1960م بشأن تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي[42]، ولكن بقيت علامات التدهور الاقتصادي التي لم تستطع القرارات وضع حلول لها، وبقيت الأجواء متوترة بشكل عام والعمال متحضرون للإضراب، والتجار يبحثون عن أية صيغة للاعتراض على القرارات الحكومية[43]، فضلاً عن هروب رجال الأعمال خارج سورية، واستمرار الأزمة الاقتصادية، وعلى أثر ذلك حاولت وزارة الاقتصاد تقديم بعض الإجراءات في 20 حزيران 1960م والتي من شأنها إيجاد حل لمشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي وهي كالآتي[44]:-

1- تسهيل وتشغيل الاستثمار.

2- إشراك رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية الاقتصادية للإقليم السوري.

3- تثبيت أسعار بعض السلع.

4-تحديد أرباح بعض السلع.

ثالثاً: التجارة في سورية 1957-1966

مع بداية الوحدة بين مصر وسورية تغير النظام التجاري بين الإقليمين وأزيلت الجمارك[45]، كما نص دستور الجمهورية العربية المتحدة في المادة (69) لا يترتب العمل بهذا الدستور على الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقات الدولية المبرمة بين كل من سورية ومصر وبين الدول الأخرى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إبرامها وفقاً لقواعد القانون الدولي [46].

وهذا يعني أنَّ كل الاتفاقيات التجارية وغير التجارية والمعاهدات التي أبرمتها الدولة بين 1946-1958م سارية ولم يتم الإخلال بأي من بنودها وأثر هذا بصورة إيجابية في الاتفاقيات الدولية بين كل من الجمهورية العربية المتحدة والدول الأخرى، أما بالنسبة للاتفاقيات التجارية الجديدة بين سورية والدول الأخرى فكانت شبه متوقفة في هذه المدة، فعلى سبيل المثال لم ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بالاندماج الذي من شأنه زيادة نفوذ جمال عبد الناصر، ولكن لم تعلن ذلك رسمياً خوفاً من اتحادات أخرى للدول العربية ولاسيما بعد اندماج الدولة الهاشمية (العراق والأردن)، وعبرت عن ذلك الرفض عن طريق عدم إجراء أي اتفاقيات تجارية مع الجمهورية العربية المتحدة من 1958-1961م[47]، وبالنسبة للاتحاد السوفيتي فإن علاقته مع الجمهورية العربية المتحدة في بادئ الأمر شابها نوع من الفتور حتى بعد قيامها بالاعتراف الدولي بالوحدة فلم يكن هناك أي تبادل تجاري أو اقتصادي، واستمر الوضع كما هو عليه خلال عام 1961-1963م ولم تشهد العلاقات التجارية والاقتصادية أية تطورات، ولكن مع بداية عام 1964م بدأت العلاقات في العودة تدريجياً بزيارة وفد اقتصادي سوري لروسيا[48]، وكان لإغلاق الأسواق التي كانت تعتمد عليها سورية في تصدير منتجاتها مثل السوق العراقي والخليجي، الأثر السلبي على الاتفاقيات التجارية، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي مرَّ بها الإقليم السوري في مدة الوحدة، إلاَّ أنَّه استطاع تحقيق فائض في الميزان التجاري لعام 1959م فقد حقق الإقليم السوري صادرات

بقيمة (68,381) مليون ليرة سورية، وقامت باستيراد ما قيمته (41,791) مليون ليرة سورية وبهذا كان الميزان التجاري في صالح سورية بقيمة (26,585) مليون ليرة سورية[49]،ولكن من الملاحظ أن الصادرات السورية كانت تصدر إلى مصر، وقد وصلت نسبة الصادرات في مدة الوحدة حوالي (80%) من إجمالي صادرات سورية إلى مصر والتي كان أغلبها صناعات غذائية ومواد أولية[50]، ومن ناحية أخرى تراجعت الصادرات السورية إلى العراق والأردن والسعودية والكويت بنسبة (48%) في عام 1961م مقارنة عما كانت عليه في عام 1956م، وذلك بسبب النظرة الخاطئة من مصر لسورية على أنَّ اقتصادها زراعي فقط[51]، وفي نفس الوقت زادت عمليات التبادل التجاري مع الإقليم المصري وأُجبر الإقليم السوري على فتح أسواقه للصادرات المصرية والتي كانت في أغلبها منتجات صناعية بإعفاء جمركي كامل، بينما صادرات الإقليم السوري للمصري في دولة الوحدة فرضت عليها (7%) من الضرائب، (1,5%) من الرسوم جمركية[52].

ويدل ذلك على استغلال قرارات الجمهورية بطريقة تحقق المصالح التجارية والصناعية للإقليم المصري على حساب الإقليم السوري.

أما في عام 1962م فقد بدأت تتحسن التجارة بخطوات بطيئة ولاسيما التجارة مع العراق، ولكن النداءات بالعودة للوحدة مع مصر تلاه انقلاب 1963م جعل الموضوع يسير بخطوات صعبة، ومن بعد حدوث الانفصال بين سورية ومصر قررت سورية عودة سريان المعاهدات والاتفاقيات التي سبق وأن التزمت بها من قبل الوحدة، وكذلك المحافظة على الحقوق والالتزامات التي وقعها البلد مع الدول الأخرى أثناء الوحدة وألا تتخلى عنها[53].

ولكن ليس لهذا تأثير بعد الانفصال لعدة أسباب، من أهمها أنَّ الاتفاقيات والمعاهدات التي دخلت فيها سورية قبل الوحدة بقيت كما هي دون أي تغيير، فضلاً عن وقوع انقلاب عسكري وتغيير حكومات في عام 1963م والذي أثر على وجود اتفاقيات جديدة في شكل عدم الاستقرار في الدولة السورية.

مما سبق يمكن القول أنَّ الوحدة بين البلدين كانت تهدف إلى إقامة أنظمة اقتصادية تسعى للقضاء على الإقطاعيين ورفع مستوى العمال والفلاحين، ولكن بسبب سوء تطبيق هذه الأنظمة بالطريقة الاجتماعية أو العلمية أو الفنية، فضلاً عن قرارات التأميم فقد أثرت على جميع النواحي الاقتصادية السورية سواء في مدة الوحدة أو ما بعدها حتى عام 1966م ، وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات إلاَّ أنَّ هناك إيجابيات قد ظهرت، منها دخول سورية عصر الصناعات الثقيلة بطريقة جزئية، فضلاً عن التوسُّع في إنتاج المواد النفطية والمكرَّرة.

رابعاً: الصادرات والواردات والتأثير على الميزان التجاري السوري

شهدت حركة التبادل التجاري تذبذباً، بسبب اتفاق الوحدة مع مصر، تلية مدة الانفصال، فقد بلغت الصادرات في عام 1959م حوالي (383) ألف طن وبقيمة (356) مليون ليرة سورية، وفي عام 1960م بلغت (335) ألف طن وبقيمة (344) مليون ليرة سورية، بينما في عام 1961 بلغت حوالي (377) ألف طن مقابل (352) مليون ليرة سورية، أما في عام 1962م فقد بلغت حوالي (1,164) ألف طن وبقيمة (617) مليون ليرة سورية، بينما بلغت الصادرات في الأعوام المتتالية 1963-1966م حوالي (1,260، 996، 1,024، 648) ألف طن على التوالي، وبقيمة (721، 673، 644، 661) مليون ليرة سورية على التوالي، بينما بلغت الواردات عام 1959م حوالي (1,550) ألف طن وبقيمة (652) مليون ليرة سورية، أما في عام 1960م بلغت الكمية (2,048) ألف طن وبقيمة (806) مليون ليرة سورية، وفي عام 1961م بلغت حوالي (1,805) ألف طن وبقيمة (644) مليون ليرة سورية، بينما في عام 1962م بلغت (1,905) ألف طن وبقيمة (852) مليون ليرة سورية، وفي الأعوام المتتالية 1963-1966م بلغت الواردات (2,046، 2,202، 2,028، 3,321) ألف طن على التوالي وبقيمة (898،896، 812، 1,103) مليون ليرة سورية[54].

أثر هذا على الميزان التجاري السوري في تلك المدة فوصل العجز في عام 1959م حوالي (296) مليون ليرة سورية، بينما بلغ العجز في عام 1960م حوالي (462) مليون ليرة سورية، وفي عام 1961م بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي (292) مليون ليرة سورية، وفي عام 1962م بلغ العجز حوالي (235) مليون ليرة سورية، أما في الأعوام المتتالية 1963-1966م بلغ عجز الميزان التجاري السوري حوالي (175، 225، 168، 442) مليون ليرة سورية، ولم تشهد هذه المدة أي فائض في الميزان التجاري السوري بالرغم من أنَّ هذه الأرقام لم تشمل التبادل التجاري بين الإقليمين السوري والمصري لأنهم كانوا في مدة الوحدة (بلد واحدة)، ومن الملاحظ انخفاض كمية الصادرات وارتفاع كمية الواردات في مدة الوحدة عن الأعوام السابقة لها، ولم يحدث أي تغيرَّ في كمية الصادرات للأفضل إلا بعد الانفصال، ومن الملاحظ ارتفاع الواردات من عام 1963م، ويرجع ذلك لاحتوائها على واردات غاز السولار المستورد.

خامساً: المالية في سورية

نصت المادة (31) من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة لسنة 1958م على أن يُحَدَّد مجلس الأمة طريقة إعداد الميزانية العامة للدولة، وحدد السنة المالية للدولة، وكذلك نصت المادة (34) على أن الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام لاسيما بالميزانية العامة للدولة، وقد نصت المادة (70) من نفس الدستور على أن تصدر إلى جانب ميزانية الدولة ميزانية لاسيما بكل إقليم على

حدةٍ لحين تنفيذ الخطوات النهائية لأعداد الميزانية العامة للجمهورية العربية المتحدة[55]، لذلك بلغت الإيرادات العامة في ميزانية الإقليم السوري للجمهورية العربية المتحدة للنصف الأول من عام 1958م (216,418,679) ليرة سورية، وقدرت إيرادات الميزانية العامة للسنة المالية 1958–1959م بمبلغ قدره (461,118,000) ليرة سورية، وحددت اعتمادات النفقات العامة للإقليم السوري في ميزانية النصف الأول من عام 1958م بمبلغ إجمالي (216,418,619) ليرة سورية، وحددت النفقات العامة في الميزانية العامة 1958–1959م بإجمالي (416,118,000) ليرة سورية[56]، ومن الملاحظ أن القرار حرص على أن تكون الإيرادات العامة تساوي النفقات العامة، واعتمدت ميزانيات الجمهورية العربية المتحدة على أن يكون مصدر الإيرادات العامة هو الضرائب المباشرة مثل الضرائب العقارية والضريبة على الرواتب والأجور ورسوم السيارات، ومن الضرائب غير المباشرة مثل رسوم الاستهلاك وإيرادات الجمارك ورسوم التصدير وحصيلة أملاك الدولة[57]، فضلاً عن الإيرادات المختلفة مثل عوائد البترول، فضلاً عن مساهمة الإقليم المصري في ميزانية الإقليم السوري التي بلغت (25,000,000) ليرة سورية[58]، وتنوعت النفقات العامة بالنسبة للدولة ما بين نفقات رئاسة الجمهورية والوزراء والبرلمان، أما بالنسبة للميزانية العامة لسنة 1959م فقد قدرت الإيرادات العامة بمبلغ قدره (493,375,000) ليرة سورية وقدرت النفقات في ميزانية هذا العام (493,375,000) ليرة سورية[59]، أما بالنسبة للميزانية العامة لسنة 1960م، فقد قدرت الإيرادات العامة للسنة المالية 1960–1961م بمبلغ إجمالي قدره (512,225,000) ليرة سورية وقدرت النفقات العامة بنفس المبلغ (512,225,000) ليرة سورية، وحدد القرار أن تصدر ميزانية منفصلة لاحقة بشأن ميزانية مؤسسة الإصلاح الزراعي[60].

وهذا يدل على أن الاهتمام بالزراعة وتطبيق قوانين الصلاح الزراعي في مدة الاندماج السوري المصري كان من أهم البنود التي سعت الحكومة آنذاك إلى تحقيقها .

جدول (1)

جدول يوضح إجمالي الموازنة العامة للحكومات السورية في المدة (1958– 1966م)[61]

ت	السنة	الموازنة العامة
1	1958م	463 مليون ليرة سوري
2	1959م	493 مليون ليرة سورية
3	1960م	512 مليون ليرة سورية
4	1961م	554 مليون ليرة سورية
5	1962م	943 مليون ليرة سورية
6	1963م	-- مليون ليرة سورية[62]
7	1964م	728 مليون ليرة سورية
8	1965م	711 مليون ليرة سورية
9	1966م	783 مليون ليرة سورية

يتضح لنا من الجدول السابق أنَّ الموازنة العامة لسورية خلال 1958– 1961م كانت تخص الإقليم السوري في الجمهورية العربية المتحدة والتي غالباً ما كانت تحرص الدولة على أن تكون النفقات العامة مساوية للإيرادات العامة حتى لا يحدث عجز في الموازنة العامة، وأيضاً ساعد على زيادة الإيرادات العامة بند المساعدات الواردة من الإقليم المصري للإقليم السوري في الجمهورية العربية المتحدة .

أما في المدة 1962– 1966م فقد كانت الموازنة العامة تخصُّ الدولة السورية بعد الانفصال، ولذلك نجد أنَّ الموازنة العامة قد ارتفعت في عام 1962م بمقدار (389) مليون ليرة سورية تقريباً عن العام السابق لها، ولم يطرح الأسباب، ولكن يرجح أنها ترجع لظروف الانفصال عن مصر وانفصال الحسابات المشتركة، وبذلك تحملت الدولة السورية نفقات أكبر من النفقات العامة التي كانت تحتاجها قبل الانفصال، وكذلك الظروف السياسية التي حدثت بعد الانفصال مثل الانقلاب العسكري السادس في 28 أيلول 1961م، والانقلاب العسكري السابع في 28 آذار 1962م، والانقلاب العسكري الثامن في 8 آذار 1963م، والقرارات المصاحبة لها من إغلاق للحدود والموانئ والمطارات[63]، وبعد ذلك عادت أرقام الموازنة العامة شبه طبيعية بداية من عام 1964– 1966م.

وهناك الكثير من القرارات قد أثرت على الحياة المالية والتجارية في سورية وبالذات قرارات التأميم والتي أجبرت الشركات على تحول أسمهما إلى سندات تابعة للدولة لمدة (15) عاماً بفائدة 4%، فضلاً عن المرسوم رقم (118) التي انتقلت بموجبه (12) شركة سورية تساهم الدولة في رؤوس أموالها بنسبة (50%)، وكذلك المرسوم رقم (119) الصادر في نفس التاريخ بتأميم (12) شركة صناعية مساهمة أخرى ومنع أي شخصية اعتبارية أو طبيعية من امتلاك أسهم تزيد قيمتها عن (100,000) ليرة سورية،

فضلاً عن القرارات التي تخص الموظفين والعمال والتي كان من أهمها تخصيص (25%) من الأرباح لهم[64]، ولكن لم تستطع هذه القرارات أن تؤتي ثمارها إذ تم انفصال الوحدة في 28 أيلول 1961م وبعد أن قام معروف الدواليبي بتشكيل الحكومة قام بإلغاء كل قرارات التأميم[65]، ولكن نتيجة لهروب رؤوس الأموال للخارج ونتيجة لقرارات التأميم اتخذت الدولة عدة أمور تخص النقد السوري، ولكن حكومات بعد 8 آذار 1963م قاموا بإجراءات تأميميه لبعض المؤسسات الاقتصادية في سورية، ولكنها كانت تتميز بأنها تأميم كامل وأضيفت إليها الكثير من المؤسسات الصناعية والتجارية الأخرى غير التي أممت في عام 1961م، واستغلت لتكون عقاباً فردياً ينزل على من يناهض الحكومة، وبالرغم من توسُّع حركة التأميم في هذه المدة إلاَّ أنَّها لم تتجاوز مئتي مليون ليرة سورية، ويرجع ذلك إلى أن الاستثمار الصناعي والتجاري الجماعي في هذه المدة في سورية كان محدوداً جداً[66].

وبقي الاقتصاد السوري متدهوراً بعد الانفصال عن مصر في المدة 1961-1966م وذلك لتضرر الهيكل الاقتصادي السوري خلال سنوات الوحدة، إذ لم تستطع الحكومات التالية جذب الاستثمارات أو حتى استعادة الاستثمارات الهاربة أثر قرارات التأميم، لأنَّ رجال الأعمال السوريين المقيمين في لبنان تركوا الاستثمارات الصناعية واتجهوا إلى المضاربات والاستثمارات العقارية[67]، وبعد الانفصال استقَّرت الأوضاع بلا حراك حتى تمت استمرار عمليات التأميم في عام 1965م ثم صدور المرسوم التشريعي رقم (84) بتاريخ 1965/5/13م بشأن مهام الإشراف على (108) شركة ومشروع مؤمم منها (37) شركة مؤممة كلياً و (28) شركة مؤممة بنسبة (90%)[68]، وكذلك تأثرت حركة المصارف بقرارات التأميم، فقد خرجت كلُّ رؤوس الأموال العربية من المصارف السورية، فضلاً عن تأثر العلاقات التجارية بين البلاد العربية وسورية[69].

القرارات المالية المتعلقة بالنقد

اتخذت الدولة عِدَّة قرارات مرتبطة بالنقد السوري بهدف استقرار الاقتصاد ومواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه الدولة، ومن أهم هذه القرارات:-

1- قرار تعديل الشهادات والإسناد البنكي والقروض الصادرة من الدولة أو المكفولة في حدود مبلغ لا يتجاوز (80) مليون ليرة سورية[70].

2- قرار توحيد النقد المصري والسوري الذي صدر في 18 تشرين الأول 1958م ولذلك سارع رجال الأعمال بشراء الجنية الإسترليني والدولار الأمريكي تخوفاً من قرارات الوحدة الاقتصادية مما أثر على النقد السوري إذ فقدت الليرة السورية ما يقارب من (40%) من قيمتها السوقية، وبالطبع رفع هذا من الأسعار وارتفع معه نسبة التضخم مما ضعف القوة الشرائية للمواطن السوري.

3- نتيجة لاستمرار هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وعدم تشغيلها في المؤسسات الاقتصادية السورية صدر قرار رقم (11) لسنة 1961م بتاريخ 4 شباط 1961م بهدف المحافظة على موارد النقد

الأجنبي، وقد نَصَّ القرار على أنَّه لا يجوز التعامل في أوراق النقد الأجنبي أو الشيكات السياحية أو تحويل النقد من الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة أو إليه، أو إبرام أي اتفاقيات أو عهود أو عقود بالنقد الأجنبي إلا بقرار من وزير الاقتصاد وعن طريق المصارف ووسطاء الصرف النقدي، ولا يجوز لأي فرد أن يعمل في مجال المصارف أو كوسيط نقدي إلاَّ أنَّ يكون مسجلاً في سجلات وزارة الاقتصاد[71].

التأثيرات السلبية التي أثرت على الأوضاع المالية في سورية

إنَّ القرارات الاقتصادية الخاطئة وغير المدروسة بدقة أدت إلى الكثير من السلبيات، والتي أثرت على الأوضاع المالية في سورية في مدة الوحدة وما بعدها، في سبيل الوصول إلى التعميم الاشتراكي لكل وسائل الإنتاج، فضلاً عن ذلك ظهرت هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى خلق أزمة اقتصادية في الإقليم السوري طول مدة الوحدة مع مصر 1958-1961م، ومن أهم هذه الأسباب[72]:-

1- قرار توحيد النقد، والذي تَرتَّب عليه إصدار قرار بتوحيد المصرفين السوري والمصري المركزيين، والذي ترتب عليه استيلاء المصرف المركزي المصري على جميع احتياطات الذهب والفضة والعملات الأجنبية من المصرف المركزي السوري، ممَّا كان يُضعف من الليرة السورية.

2- هروب رجال الأعمال السوريين بعد تهريب أموالهم ورأسمالهم إلى لبنان وسويسرا وإغلاق مصانعهم أثر قرارات التأميم، والتي غفل مَشرَّعُها عن أنَّ الشركات والمصانع المصرية كانت تحت يد أجانب ويهود، وبالتالي فإنَّ قرارات هذا التأميم قد جَرَّدت هؤلاء الأجانب واليهود من مصانعهم وحولتها ملكاً للدولة في صالح مصر، وأما بالنسبة للشركات والمصانع السورية، فقد كانت تحت يد رجال أعمال سوريين إلاَّ أنَّ قرارات التأميم قد طبقت عليهم وأصبحت ملكاً للدولة وأصبح التأميم في غير صالح البلد، مما دفع رجال الأعمال إلى الهروب خارج سورية ولاسيما إلى لبنان، وكما أشار إليها خالد العظم بأنها كانت قرارات جاحدة لأنَّها طبقت على بعض الشركات ولم تطبَّق على الأخر.

3- اتباع الجمهورية العربية المتحدة سياسة الإقراض الواسعة ولاسيما من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من إجمالي (400) مليون دولار، وما مثَّلة هذا من عبء خدمة القرض من ديون وفوائد[73]، وعندما تقوم الدولة بتسديد القرض تقوم بسداده كاملاً فضلاً عن دفع الفوائد.

4- تقليد عسكريين لإدارة الشركات والمصانع التي دخلت في تطبيق التأميم عليها ولا يملكون أية خبرة اقتصادية أو إدارية، وبالتالي تم توقيف (33) مشروعاً اقتصادياً بقيمة (64.5) مليون ليرة سورية، وعدد عمال قدر بـ (20,000) عامل، وإفلاس الكثير من المصانع والشركات وتراجع معدل الاستثمار[74].

5- أسهمت الظروف الطبيعية في خلق عوامل أدت إلى سوء الموسم الزراعي الذي انخفض بشكل كبير عن سنوات ما قبل الوحدة[75] .

6- انخفاض احتياطي النقد الأجنبي في سورية إلى أكثر من النصف تقريباً، بسبب إغراق السوق السورية بالجنية المصري، فكان يأتي المئات من المصريين أسبوعياً عن طريق مرفأ اللاذقية ويستبدلون الجنية المصري بالليرة السورية أو العملة الصعبة ويشترون أفخر أنواع البضائع المستوردة من الحرير والعطور والأجهزة الكهربائية ويعودن بها لمصر، مما أفرغ خزينة الإقليم السوري من النقد الأجنبي[76].

الخاتمة

توصلت عن طريق البحث إلى بعض النتائج أهمها، أنه بعد قيام الوحدة عام 1958م وحتى نهاية عام 1966م تأثرت التجارة والمال في سورية بصورة سلبية بسبب الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في البلاد وبسبب القرارات التي كانت تخص أغلب النواحي الاقتصادية والتجارية ومنها قرارات التأميم واستمر التأثير حتى عام 1966م، مما أثر بصورة سلبية على التجارة والمال بشكل عام، وعلى الصادرات والواردات والميزان التجاري السوري بشكل خاص، وكذلك انخفض احتياطي النقد الأجنبي في سورية إلى أكثر من النصف تقريباً.

الهوامش

(1) فيليب خوري، سوريا والانتداب الفرنسي– سياسة القومية العربية 1920–1945م، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1997م، ص671 .

(2) منير الحمش، الاقتصاد السوري في أربعين عاماً– دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في سورية 1971–2010م، منتدى المعارف، بيروت، 2011م ، ص12 .

(3) الجمهورية العربية المصرية، الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، تقرير اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، نسخة جامعة عين شمس، رقم 3671، القاهرة، 1956م.ص89 .

(4) كتلة الإسترليني: مصطلح اقتصادي يعني المنصة التي ضمت عدد من الدول التي اتفقت على أن توحد العملة المحلية لهم على الجنية الإسترليني، وأي عملة أخرى يتم تحويلها على أساس سعر الصرف للجنية الإسترليني، ويتم الاحتفاظ بالغطاء الذهبي في البنك المركزي البريطاني، وهناك نوعين من الدول المنضمة للكتلة، دول دخلت الكتلة اختيارياً ودول كانت تحت سيطرة الاحتلال الأجنبي وضمت قصراً للكتلة مثل ما حدث في سورية . للمزيد من التفاصيل ينظر: بشار فتحي العكيدي، صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق 1939-1958م، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2017م، ص165 .

(5) جمهورية مصر العربية، تقرير اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، ص90.

(6) جميل مردم بك: (1895–1960م)، زعيم وطني سوري من دمشق قاد نضال بلاده ضد الاستعمار الفرنسي، وقد أسس الكثير من الحكومات في ظل الانتداب الفرنسي، وبعد الاستقلال شكل حكومة وطنية في شهر كانون الأول 1946م، وبعد إجراء أول انتخابات تم انتخابه رئيساً الوزراء وشكل الحكومة في تموز 1947م، وكذلك تولى وزارة الدفاع الوطني، وقد استقال من الحكومة والعمل السياسي في عام 1948م وعاش في القاهرة إلى أن توفى عام 1960م . للمزيد من التفاصيل ينظر: سلمى مردم بك، أوراق جميل مردم بك، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت،1994، ص 28 .

(7) شكيب أرسلان، مدونة أحداث العالم العربي ووقائعه 1800–1950م، ط2، الدار التقدمية، لبنان، 2011م، ص408.

(8) راشد البراوي، اقتصادية العالم العربي من الخليج الى المحيط، مكتبة النهضة المصرية، 1973م، القاهرة، ص35.

(9) سورية الكبرى: هو المشروع الذي تم طرحه من قبل الملك عبد الله بن الحسين ملك الأردن منذ تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م وسعى بكل جهده لإعادة الوحدة السياسية بين مناطق بلاد الشام كما كانت عليه قبل عام 1920م عن طريق هذا المشروع، لكن المشروع قوبل بمعارضة شديدة من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي في سورية، لكنه وجد الدعم المطلوب من قبل بريطانيا، أما الحكومتين السوريةُ واللبنانيةُ، فقد عارضتا المشروع وفضلتا الاستقلال بنظاميهما الجمهوري على الوحدة المشتركة بين دول بلاد الشام، وقد شهدت كل من سوريا ولبنان وفلسطين تفاوتاً في دعم المشروع على المستوى الشعبي، ويرجع ذلك لتداخل المصالح الداخلية بين سكان تلك المناطق، والتنوع الطائفي فيها، وشهد المشروع معارضة شديدة من محيطه الإقليمي العربي، إذ عارضت المملكة العربية السعودية أي وحدة سياسية يتزعمها الهاشميون، ورأت مصر في المشروع خطراً على نفوذها في المنطقة، وقد تطورت المعارضة العربية للمشروع بعد تأسيس الجامعة العربية عام 1945م، والتي أصبحت بديلاً عن أي وحدة عربية منشودة، كل تلك العوامل ساهمت بشكل سلبي في عام 1945م إلى عرقلة تنفيذ المشروع وتكريس الفرقة بين أقطار بلاد الشام. للمزيد

من التفاصيل ينظر: نجلاء سعيد مكاوي، مشروع سوريا– دراسة لإحدى مشروعات الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة المنصورة، مصر، 2006م، ص1–30.

(10) أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، تاريخ الأقطار العربية المعاصر1917–1970م، ط2، الفارابي للنشر، بيروت، 2016م، ص112.

(11) المرسوم التشريعي رقم (149) بتاريخ 1949/6/25م، الجريدة السورية الرسمية، العدد 41 بتاريخ 1949/8/16م، ص2321.

(12) المرسوم (151) لسنة 1952م الخاص بالشركات الأجنبية العاملة في سورية، والمعدل بقانون رقم (30) لعام 1970م والنافذ إلى الآن. للمزيد من التفاصيل ينظر: محاضر المجلس النيابي اللبناني، الدور الاشتراعي السابع، الدورة العادية، الجلسة الثانية، لسنة 1952م، ص6.

(13) خالد العظم: (1903– 1965م)، ينحدر من أسرة جذورهم من آسيا الصغرى، وبالتحديد من ولاية قونية العثمانية، وكان لها الكثير من الإنجازات العمرانية والتنموية في سورية، وتلقى تعليمه الابتدائي في منزل والده، ثم تدرج في التعليم بين تركيا ودمشق حتى التحاقه بمدرسة الحقوق، ثم أسهم في الاقتصاد السوري عن طريق إدارته لعدد من الشركات العامة، ثم انتخب عضواً في المجلس البلدي، ثم وزيراً للاقتصاد في أكثر من حكومة. للمزيد من التفاصيل ينظر: وائل عدنان محمد الحسيني، خالد العظم سيرته ودوره في السياسة السورية 1903– 1956م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، العراق، 2013م، ص60 –67 .

(14) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ط3، الدار المتحدة للنشر، بيروت، 1973م، مج3، ص7 .

(15) منير الشريف، القضايا الاقتصادية الكبرى في سورية ولبنان، المكتبة الكبرى، دمشق، 1974م، ص97.

(16) قانون حماية الملكية التجارية والصناعية، المرسوم التشريعي رقم (47) لعام1946م، وتعديلاته، المكون من (130) مادة سعت لحماية القطاع الصناعي والتجاري في الدولة السورية. للمزيد من التفاصيل ينظر: فواز صالح، "منح براءات الاختراع في مجال البحث– دراسة قانونية مقارنة"،(بحث منشور)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، مج25، دمشق، 2009م، ص239.

(17) عبدالله حنا، صفحات من تاريخ الأحزاب السياسية في سورية القرن العشرين وأجوائها الاجتماعية، ص325 .

(18) سمير سعيفان ، الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية ، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي بالمزة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، 2009 ، ص 4.

(19) نزار أسعد هارون، سوريا التي عرفت، دار الفارابي للنشر، بيروت، 2017، ص165.

(20) النقد السوري: وهو قانون صدر عام 1953م، نص على عده مواد لاسيما بالنقد السوري ومصرف سورية المركزي، ومن أهمها انه نص على عدَّ الذهب هو معيار النقد السوري، وأن الوحدة القياسية للنقد السوري هي الليرة السورية ويرمز لها بالرمز ل. س (التي تعادل 100 قرش، ويتم تحديد سعر التعادل للعملات الأجنبية على هذا الأساس). للمزيد من التفاصيل ينظر: الجمهورية العربية السورية، وزارة المالية، نظام النقد الأساسي وأحداث مصرف سوريا المركزي، مطبعة الحكومة، 1953م، ص15– 17.

(21) الجمهورية العربية السورية، مذكرات المجلس النيابي السوري، الدور الاشتراعي السادس، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثالثة، 8 كانون الثاني 1955م، ص171.

(22) هناء يحيى سيد أحمد، دراسة تحليله لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية 1980–2005م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق، 2007م، ص17–18 .

(23) ملاحظة: أرقام الصادرات من عام 1946– 1949م هي أرقام واردات وصادرات سورية ولبنان ففي هذه المدة كان هناك اتحاد مالي وتجاري . للمزيد من التفاصيل ينظر: المجموعة الإحصائية لعام 1956م، المصدر السابق، ص88-89.

(24) المصدر نفسه، ص185.

(25) ملاحظة: أرقام الواردات من عام 1946– 1949م هي أرقام واردات وصادرات سورية ولبنان إذ إنَّهم كانوا ففي هذه المدة كان هناك اتحاد مالي وتجاري. للمزيد من التفاصيل ينظر: الجمهورية العربية السورية، وزارة الاقتصاد الوطني السوري، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1956م، ، مطبعة الحكومة، دمشق ، 1957م ، ص88.

(26) فهد حجازي، لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف، دار الفارابي، بيروت، 2014م، ج3، ص64.

(27) الجمهورية العربية السورية، وزارة الاقتصاد الوطني السوري، مديرية الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1966م، مطبعة الحكومة، دمشق، 1966م، ص153.

(28) الجمهورية العربية السورية، أنماء سورية الاقتصادي، ص8 -9 .

(29) أحمد السمان، محاضرات في اقتصاديات سوريا، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، 1955م، ص89.

(30) الجمهورية العربية السورية، _____، انماء سورية الاقتصادي، تقرير البعثة التي شكلها المصرف الدولي لإعادة العمران والانماء الاقتصادي، مجلس النقد والتسليف، 1955م ، ص12

(31) عدنان نشابة ، المعاهدات الدولية السورية الثنائية 1923-1955م، مطابع الآداب، بيروت، 1955 ، ص370 .

(32) جمهورية مصر العربية، تقرير اقتصاديات البلاد العربية وتجارتها الخارجية، ص80 .

(33) فهد عباس سليمان السبعاوي، العلاقات السورية السعودية 1946-1958م، دار المعتز للنشر، الأردن– عمان، 2016م، ص247.

(34) بوني ف ساوندرز، العلاقات السورية الأمريكية بين عامي 1953–1960م– التدخل الخارجي في شؤون سوريا الداخلية، ترجمة: سامر خليل كلاس، مكتبة الكونغرس للنشر، أمريكا، 1996م، ص45.

(35) عاصم الدسوقي، العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر– 23 ديسمبر 1956م، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 2006م، ص5–6 .

(36) محمد عبد الكريم محافظة، الوحدة المصرية السورية في الصحافة الأردنية واللبنانية 1958–1961م، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1997م، ص239–240.

(37) غسان محمد رشاد حداد، أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر عام 1946– 1966م، مكتبة مدبولي، مصر، 2006م، ص90– 93 .

(38) أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2000م، ص322.

(39) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص249–251.

(40) نشوان الأتاسي، تطور المجتمع السوري 1831–2011م، أطلس للنشر والترجمة، بيروت، 2015م، ص222.

(41) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص253.

(42) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (2218) لسنة 1960، الجريدة الرسمية، العدد 299 بتاريخ 29 /12/ 1960م، ص2401.

(43) أحمد غميض، سورية بين الوحدة والتصحيح- شهادات ونظرات 1958-1970م، دار التوحيدي للنشر، حمص، 1999م، ص55.

(44) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص250-251.

(45) أسعد الكوراني، المصدر السابق، ص322.

(46) الجمهورية العربية السورية، الجريدة الرسمية، العدد 1 بتاريخ 3/13/ 1958م، ص16؛ غسان محمد رشاد حداد، أوراق شامية من تاريخ سورية عام 1946 – 1966، مكتبة مدبولي ، مصر ، 2006م ، ص98.

(47) سهير عبد ربه، تجربة الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961م، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم للدراسات الإنسانية ، جامعة دمشق، 2015م، ص63 .

(48) رنا عادل سميا، العلاقات السورية السوفيتية- السياسية والاقتصادية والثقافية 1946-1985م، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق، 2015، ص79 و86 و105.

(49) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص257.

(50) سهير عبد ربه، المصدر السابق، ص74.

(51) نشوان الأتاسي، المصدر السابق، ص224.

(52) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب إلى صيف 2011م ، دار النهار ، بيروت، 2012م ، ص200.

(53) سهير عبد ربه، المصدر السابق، ص90-91 .

(54) المجموعة الإحصائية لعام 1966م، المصدر السابق، ص153.

(55) الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد 1 بتاريخ 3/13/ 1958م، ص16 – 19 .

(56) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (926) لسنة 1958م، بشأن تحديد الميزانية العامة في الإقليم السوري، الجريدة الرسمية، العدد 23 بتاريخ 14 /8/ 1958م، ص9

(57) المجموعة الإحصائية لعام 1959م، المصدر السابق، ص324.

(58) الجمهورية العربية المتحدة، الجريدة الرسمية، العدد 23 بتاريخ 8/14/ 1958م، ص10.

(59) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (1284) لسنة 1959م بشأن تحديد الميزانية العامة في الإقليم السوري للسنة المالية 1959م، الجريدة الرسمية، العدد 152 مكرر- غير اعتيادي- بتاريخ 22 /7/ 1959م، ص49.

(60) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (1241) لسنة 1960م بشأن تحديد الميزانية العامة في الإقليم السوري للسنة المالية 1960-1961م، الجريدة الرسمية، العدد 157 بتاريخ 14 /7/ 1960م، ص1293.

(61) الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المستخرجة من:

- المجموعة الإحصائية السورية لعام 1960م، ص334.
- المجموعة الإحصائية السورية لعام1961م، ص312.
- المجموعة الإحصائية السورية لعام 1962م، ص420.
- المجموعة الإحصائية السورية لعام 1963م ، ص334.

- المجموعة الإحصائية السورية لعام 1964م، ص339.
- المجموعة الإحصائية السورية لعام 1965م، 323.
- المجموعة الإحصائية السورية لعام 1966م ، ص342.
- مدى شريقي، تطور الخصوبة السكانية في سورية منذ الاستقلال 1947– 2005م، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، الدوحة، 2015م ، ص619.

(62) ملاحظة لم يتم العثور على أي بيانات تخص الرقم الإجمالي للموازنة العامة السورية لعام 1963م.

(63) غسان محمد رشاد حداد، المصدر السابق، ص112.

(64) المصدر نفسه، ص107 .

(65) عبد القدوس أبو صالح، مذكرات معروف الدواليبي، العبيكان للنشر والتوزيع، بيروت، 2018م.

(66) غسان محمد رشاد حداد، المصدر السابق، ص335.

(67) نشوان الأتاسي، المصدر السابق، ص227.

(68) يحيى عرودكي، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الجمهورية العربية السورية، دمشق، 1972م، ج1، ص263.

(69) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص265.

(70) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (283) لسنة 1959م، المتضمن نظام النقد الأساسي وإحداث مصرف سورية المركزي، الجريدة الرسمية، العدد 287 بتاريخ 29 /1/ 1959م، ص690.

(71) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص252و281.

(72) خالد العظم، المصدر السابق، مج 3، ص238– 239 .

(73) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص263.

(74) نشوان الأتاسي، المصدر السابق، ص226.

(75) محمد عبد الكريم محافظة، المصدر السابق، ص255.

(76) كمال ديب، المصدر السابق ، ص201.

قائمة المصادر

(1) Philip Khoury, Syria and the French Mandate-Arab Nationalism Policy 1920-1945 AD, Arab Research Corporation, Beirut, 1997.

(2) Munir Al-Hamash, Syrian economy in forty years- An analytical study of economic and social developments in Syria 1971-2010, Al-Maaref Forum, Beirut, 2011.

(3) The Egyptian Arab Republic, the General Federation of Egyptian Chambers of Commerce, Report of Arab Economics and Foreign Trade, Ain Shams University, No. 3671, Cairo, 1956.

(4) Fathi Al-Akidi, the conflict of the British-American influence in Iraq 1939-1958, Dar Ghaida Publishing and Distribution, Jordan, 2017.

(5) The Arab Republic of Egypt, Report of the Arab countries' economies and external trade.

(6) Jamil Mardam Bey: (1895-1960), a Syrian national leader from Damascus that led his country against French colonialism, and he established many governments under the French Mandate, and after independence he formed a national government in December 1946, and after holding the first elections it took place His election as Prime Minister and the formed of

the government in July 1947 AD, as well as the Ministry of National Defense, and he resigned from the government and political action in 1948 and lived in Cairo until he died in 1960. For more details, see: Salma Mardam Bey, Jameel Mardam Bey, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 1994.

(7) Shakib Arslan, Blog of the Arab World events and its facts 1800-1950 AD, 2nd edition, Progressive House, Lebanon, 2011, p. 408. 8) Rashid Al -Barawi, Economy of the Arab World from the Gulf to the Ocean, Egyptian Renaissance Library, 1973.

(8) Najlaa Saeed Makawi, Syria project-a study of one of the Arab unity projects in the first half of the twentieth century, Master Thesis (unpublished), College of Arts, Mansoura University, Egypt, 2006.

(9) The Academy of Sciences in the Soviet Union, History of Contemporary Arab Countries 1917-1970, 2nd edition, Al-Farabi Publishing, Beirut, 2016.

(10) Legislative Decree No. (149) dated 25/6/1949 AD, the official Syrian newspaper, No. 41 dated 16/8/1949.

(11) Decree (151) for the year 1952 AD for foreign companies operating in Syria, which is amended by Law No. (30) of 1970 AD and the implementation until now. For more details, see: Lecturer of the Lebanese Parliament, the seventh legislative role, the regular session, the second session, for the year 1952 AD.

(12) Muhammad Al -Husseini, Khaled Al -Azm, his biography and role in Syrian politics 1903-1956 AD, Master (unpublished), College of Education, Al -Qadisiyah University, Iraq, 2013.

(13) Khaled Al -Azim, Khaled Al -Azm's notes, 3rd edition, United Publishing House, Beirut, 1973 AD, M. 3.

(14) Munir Al -Sharif, major economic issues in Syria and Lebanon, the Great Library, Damascus, 1974.

(15) Fawaz Saleh, "Granting Patents in Research - A Comparative Legal Study", (Published Research), Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, No. 1, M. 25, Damascus, 2009 .

(16) Abdullah Hanna, pages from the history of political parties in Syria, the twentieth century and their social atmosphere.

(17) Samir Saifan, Social Effects of Economic Policy, Lecture delivered at the Cultural Center in Mezza, Association of Economic Sciences, Damascus, 2009, p. 4. (18) Nizar Asaad Haroun, Syria, which was known, Dar Al -Farabi Publishing, Beirut, 2017.

(19) Suhair Abed Rabbo, United Arab Republic Experience 1958-1961 AD, Master Thesis (Unpublished), College of Sciences for Humanities, University of Damascus, 2015.

(20) The Syrian Arab Republic, Memoirs of the Syrian Parliament, the sixth legislative role, the first extraordinary session, the third session, January 8, 1955.

(21) Hana Yahya Sayed Ahmed, studying his analysis of the foreign trade movement in Syria in the light of economic and population changes 1980-2005, PhD thesis (unpublished), College of Economics, Tishreen University, Damascus, 2007.

(22) Fahd Hegazy, Lebanon from the Phenicia Downs to the Federation of Sects, Dar Al -Farabi, Beirut, 2014, Part 3.

(23) Adnan Nashaba, Syrian bilateral international treaties 1923-1955 AD, Literature Press, Beirut, 1955.

(24) The Arab Republic of Egypt, Report of the Arab countries' economies and external trade.

(25) Fahd Abbas Suleiman Al-Sabawi, Syrian-Saudi Relations 1946-1958 AD, Dar Al-Mu'taz Publishing, Jordan-Amman, 2016.

(26) Bonnie Poni Sonders, Syrian-American Relations between 1953-1960- External interference in the internal affairs of Syria, translation: Samer Khalil Class, Congress Publishing Library, America, 1996.
(27) Muhammad Abdul Karim, the Egyptian-Syrian unit in the Jordanian and Lebanese press 1958-1961 AD, PhD thesis (unpublished), College of Graduate Studies, University of Jordan, 1997.
(28)Ghassan Muhammad Rashad Haddad, Levantine papers from the contemporary history of Syria in 1946-1966 AD, Madbouly Library, Egypt, 2006.
(29) Asaad Al -Kurani, Memories and Thoughts of what I saw, heard and did, Riyad Al - Rayes for Books and Publishing, Beirut, 2000.
(30) Nashwan Al-Atassi, the development of Syrian society 1831-2011, Atlas Publishing and Translation, Beirut, 2015.
(31)Decision of the President of the Republic by Law No. (2218) of 1960, Official Gazette, No. 299 dated 12/29/1960 AD.
(32) Ahmed Ghamda, Syria between unity and correction- testimonies and looks of 1958-1970, Dar Al-Tawhidi Publishing, Homs, 1999,

(33) The Syrian Arab Republic, Official Gazette, No. 1 on 3/3/1958 AD, p. 16; Ghassan Muhammad Rashad Haddad, Levantine papers from the history of Syria in 1946 - 1966, Madbouly Library, Egypt, 2006.

(34)Rana Adel Sumaya, Syrian Soviet-Political, Economic and Cultural Relations 1946-1985, Master Thesis (Unpublished) Faculty of Arts and Humanities, Damascus University, Damascus, 2015.
(35) Kamal Deeb, Contemporary History of Syria from Mandate to the summer of 2011, Dar Al -Nahar, Beirut, 2012.
(36) The temporary constitution of the United Arab Republic, Official Gazette, No. 1 on 3/3/1958.
(37)The President of the United Arab Republic of Law No. (926) of 1958 AD, regarding the definition of the general budget in the Syrian region, Official Gazette, No. 23 of 8/14/1958 .
(38) United Arab Republic, Official Gazette, No. 23 dated 14/8/1958 AD.
(39) The President of the United Arab Republic of Law No. (1284) for the year 1959 AD regarding the definition of the general budget in the Syrian region for the fiscal year 1959 AD, Official Gazette, No. 152 bis - unusual - dated 7/22/1959.
(40) The President of the United Arab Republic of Law No. (1241) of 1960 AD regarding the definition of the general budget in the Syrian region for the fiscal year 1960-1961, Official Gazette, No. 157 dated 7/14/1960 AD.
(42)The extent of Shariqi, the development of population fertility in Syria since independence 1947-2005, the Arab Center for Research and Studies Policy, Doha, 2015.
(43) Abdul Quddus Abu Saleh, Memoirs of Maarouf Al -Dawali, Al -Obeikan for Publishing and Distribution, Beirut, 2018.
(44) Yahya Ardaki, The Modern Syrian Economy, Publications of the Ministry of Culture and National Guidance in the Syrian Arab Republic, Damascus, 1972 AD, Part 1.
(45) The President of the United Arab Republic of Law No. (283) of 1959 AD, which includes the basic monetary system and the creation of the Central Bank of Syria, Official Gazette, No. 297 dated 1/29/1959.
(46) Kamal Deeb, Contemporary History of Syria from Mandate to the summer of 2011, Dar Al -Nahar, Beirut, 2012.